



المراسلة رقم 581/ 2019

تونس في 3 أفريل 2019

## إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي على معنى  
الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

### الموضوع: حول تراجع تونس 36 مرتبة عالميا في المؤشر العالمي للحماية السيبرانية 2018

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

تزامنا مع إشراف رئيس الحكومة على إفتتاح أشغال قمة تونس الرقمية، تفاجئنا  
بنشر موقع International Telecommunication Union لمقال مفاده  
تراجع تونس 36 مرتبة على المستوى الدولي في المؤشر العالمي للحماية  
السيبرانية 2018 لتحتل المرتبة 76 بعد أن كانت في المرتبة 40.

الرجاء التفضل بتوضيح :

- أسباب هذا التراجع

- الإجراءات المتخذة لمعالجة هذا التراجع

- برنامج الوزارة فيما يخص الحماية السيبرانية





الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

النائب ياسين العياري

عضو لجنة التونسيين بالخارج  
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية  
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

تجدون في الرابط المقال :

<https://bit.ly/2FJTOXS>

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إيها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

النائب ياسين

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس

موقع الواب : [www.yassine-ayari.com](http://www.yassine-ayari.com)

صفحة الفيسبوك : [www.facebook.com/yassine.ayari.page.officialle](https://www.facebook.com/yassine.ayari.page.officialle)

البريد الإلكتروني : [yassine.ayari@arp.tn](mailto:yassine.ayari@arp.tn)

الجوال : +216 23 190 900

+49 152 10 83 03 07



من وزير تكنولوجيايات الاتصالات والاقتصاد الرقمي

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب الواردات
9 - ماي 2019
رمز الإدارة..... / عدد

الموضوع: حول سؤال كتابي بخصوص تراجع تونس للمرتبة 36 عالميا في المؤشر العالمي للحماية  
السيبرنية 2018.

المرجع: مراسلتكم عدد 989 بتاريخ 12 أفريل 2019.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المتعلقة بسؤال كتابي تقدم به السيد النائب ياسين العياري طالبا توضيحا بخصوص  
تراجع تونس للمرتبة 36 عالميا في المؤشر العالمي للحماية السيبرنية، أشرف بإفادتكم بما يلي:

في إطار العمل على تحسين ترتيب تونس في مجال حماية الفضاء الافتراضي (السيبرني) والتزاما بأحد أهم  
معايير الترتيب المعتمدة في هذا المجال والمتعلقة بالتدابير التشريعية، تولت وزارة تكنولوجيايات الاتصال  
والاقتصاد الرقمي إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات  
والاتصال بالاستئناس بالمعايير الدولية في حماية الفضاء السيبرني وفي إطار احترام أحكام الدستور في  
حماية الحقوق والحريات، وهو مشروع جاهز للعرض على السلطة التشريعية للمصادقة بعد أن أتم  
مختلف مراحل الاستشارات.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة أحالت مشروع قانون أساسي يتعلق بحماية المعطيات الشخصية على  
مجلس نواب الشعب لإتمام الإجراءات الدستورية للمصادقة عليه.

هذا، ونفيدكم بالمعطيات الآتي ذكرها بخصوص مؤشر الاتحاد الدولي للاتصالات لسلامة الفضاء

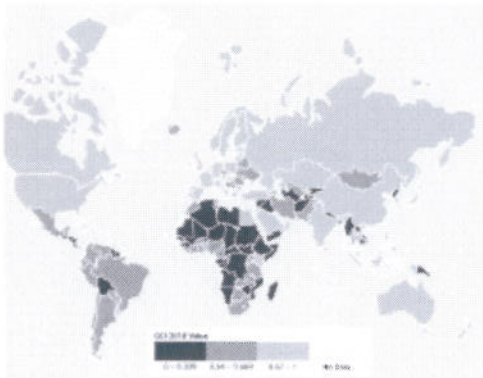
السيبرني في نسخته الثالثة 2018 GCI : متابعة ترتيب تونس:

تستند معايير اسناد الأعداد المتعلقة بمؤشر GCI إلى خمس أنواع من التدابير التي تحدد قياس مدى التزام الدول الأعضاء في الاتحاد بمسألة الأمن السيبرني:

- تدابير التشريعية
- التدابير الفنيّة
- التدابير التنظيمية
- التدابير المتعلقة بتدعيم القدرات
- التدابير المتعلقة بالتعاون الدولي

ترتيب تونس في المؤشر سلامة الفضاء السيبرني للسنوات :

<u>2018</u> (50 سؤال)	<u>2017</u> (153 سؤال)	<u>2014</u>	
0,536	0,591	0,529	العدد
9	4	5	الترتيب الاقليمي
8	4	3	الترتيب القاري
76/175	40/134	11/105	الترتيب العالمي (/عدد الدول المشاركة)



▪ تحصلت تونس على مؤشر عام 0.536 أي بتراجع طفيف مقارنة بمؤشر سنة 2017 ناتج أساسا عن تغيير الإتحاد الدولي للاتصالات لمنهجيته في ترجيح (Pondération) الأعداد للأسئلة المدرجة (من 153 سؤال سنة 2017 إلى 50 سؤال سنة 2018) بإيلاء أهمية أكبر للتدابير التشريعية والتنظيمية. وعليه تم تصنيف تونس من بين الدول التي تمكنت من تحقيق بعض إلتزاماتها المتعلقة بالأمن السيبرني. وتم تحليل المؤشر على أساس إعتقاد على الأعداد المسندة التالية :

● التدابير التشريعية : 20 / 11.36

- التدابير الفنيّة : 12.83 / 20
- التدابير التنظيمية: 7.09 / 20
- الأنشطة المتعلقة بتدعيم القدرات: 15.79 / 20
- التدابير المتعلقة بالتعاون الدولي: 15.94 / 20

■ العديد من دول الاتحاد الاوروبي استفادت من تطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الذي دخل حيز التنفيذ في ماي 2018 لتسجيل تقدم في ترتيبها العالمي.

والسلام

عن وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية  
الصادق في  
البيانات الشخصية